

الأسبوع الأول للقيمة المضافة في الإمارات.. غياب الفئات النقدية للدرهم وأسعار أعلى من الضريبة



خلال الأسبوع الأول من تنفيذ الضريبة المضافة في الإمارات، لا تبدو الأوضاع جيدة، مع شكاوى المواطنين والمقيمين بمخالفات متعددة لا يمكن حصرها، لكنها تشير إلى فشل في التنظيم والترتيب.

وأبرز تلك المشكلات غياب الفئات النقدية فئة 1 فلس و 5 فلس و 10 فلس و 20 فلس، حسب ما أفادت صحيفة "غلف نيوز" الرسمية الناطقة بالانجليزية.

ليست المحلات التجارية الصغيرة هي التي تنعدم فيها تلك الفئات بل أيضاً محلات السوبر ماركت الكبيرة والبنوك في إمارة دبي؛ ولم يكن لهذه العملات الصغيرة قيمة كبيرة في السابق، ولكن بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، أعيد تسليط الضوء على هذه القضية من جديد، بحسب صحيفة غلف نيوز.

على سبيل المثال، إذا كان هناك سلع صغيرة سعرها 1 درهم، ستكون قيمة ضريبة القيمة المضافة عليها 5 فلس، أي أن سعر السلعة الجديد سيكون 1.05 درهم، لكن الزبون سيضطر إلى دفع 1.50 درهم في كثير من الأحيان، أي أنهم عملياً سيدفعون 50% ضريبة بدلاً من 5%.

وقالت الصحيفة في تقرير لها إنها زارت بشكل عشوائي أربعة بنوك للتحقق من توفر العملات من هذه الفئات، وفي بنك دبي الإسلامي في مول الإمارات، كانت فئة 25 فلساً أصغر فئة نقدية متوفرة فيه، ولم يكن الحال مختلفاً في بنك الإمارات الإسلامي، وفي فرع أبو ظبي الإسلامي في البرشاء مول، لم يتمكن مراسل الصحيفة من تبديل 3 درهم بفئات أصغر، أما في بنك الإمارات دبي الوطني، لم يتوفر أصغر من فئة 50 فلس.

وقالت الصحيفة إن الوضع لم يكن مختلفاً في متاجر السوبر ماركت الكبيرة، حيث زارت الصحيفة كلاً من كارفور وجمعية الاتحاد التعاونية ولولو هايبرماركت في البرشاء، حيث لم تتوفر فئات نقدية أصغر من 25 فلساً أيضاً في أي من هذه المتاجر.

وبررت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، رفع المبلغ بما يتجاوز الحاجة للفئات المذكورة، لكنها نبهت ألا يتم تحميل العملاء أكثر من 20 فلس من قيمة الفاتورة.

إلى جانب ذلك ترفع محلات تجارية أكبر من القيمة المضافة، وأوضحت إماراتية لصحيفة محلية إنها اشترت قميصاً بسعر 65 درهماً، من أحد المحال التجارية في أبوظبي، وفوجئت عند صندوق الدفع بأن قيمة المستحق عليها في الفاتورة 72 درهماً، وعندما سألت موظف الصندوق أخبرها بأن هذا الفارق هو قيمة الضريبة، أي أن نسبة الزيادة بلغت 10.7%.

ارتفاع أسعار الذهب

إلى ذلك تسببت القيمة المضافة خلال هذا الأسبوع بارتفاع أسعار الذهب حيث راوحت قيمتها بين 1.75 درهم ودرهمين للغرام من مختلف العيارات، مقارنة بأسعارها بنهاية الأسبوع السابق، وذلك بحسب الأسعار المعلنة في

أسواق دبي والشارقة، وتأتي تلك الزيادات للأسبوع الثاني على التوالي، فيما بلغ إجمالي ارتفاعات الأسعار خمسة دراهم خلال أسبوعين.

وأشار مسؤولو منافذ بيع مشغولات ذهبية لـ«الإمارات اليوم» إلى أن الأسواق شهدت هدوءاً وبطئاً في الطلب على مبيعات المشغولات، وذلك تأثراً ببدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والارتفاعات السعرية التي شهدتها أسعار الذهب أخيراً، إضافة إلى انتهاء موسم الأعياد والعطلات خلال الأسبوع الماضي، الذي شهدت خلاله الأسواق انتعاشاً في المبيعات.

الضرائب لا تستثني المواد الغذائية

من جانبها أكدت الهيئة الاتحادية للضرائب أنه ليس هناك سلع غذائية معفاة من ضريبة القيمة المضافة، سواء كانت حليباً أو أسماكاً أو أي مواد غذائية أخرى.

جاء ذلك، تعقيباً على ما يتم تداوله من أن بعض أنواع الحليب والخضار والفواكه معفاة من الضريبة، أو أن بعض منافذ البيع تخصم قيمة الضريبة من إجمالي فاتورة الشراء، على الرغم من احتوائها على سلع غذائية يعتقد المستهلكون أنها معفاة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وأوضحت الهيئة الاتحادية للضرائب أنه «ليس هناك سلع غذائية معفاة من ضريبة القيمة المضافة، حيث نصت المادة (46) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة على التوريدات المعفاة وهي: الخدمات المالية ومنها عقود التأمين على الحياة وإعادة التأمين والخدمات المالية التي لا يتم إجراؤها مقابل رسم صريح أو خصم أو عمولة أو حسم، أو أي مقابل من نوع مماثل، إضافة إلى المباني السكنية باستثناء المباني السكنية الخاضعة لنسبة الصفر، والأرض الفضاء، فضلاً عن النقل المحلي للركاب.»